التحوّل الاقتصادي

المكان: طهران

الحضور: رئيس الجمهوريّة[1] وأعضاء الحكومة

الزمان: 1389/6/8هـ.ش. 1431/9/19هـ.ق. 2010/8/30م.

المناسبة: ذكرى استشهاد؛ الشهيد رجائي والشهيد باهنر ـ وأسبوع الحكومة

4321

نشكر الله تعالى كثيراً حيث فوّقنا للقائكم أيها الأحبة والمسؤولين المحترمين في ذكرى أخرى بمناسبة أسبوع الحكومة، كي نقول لكم "ساعدكم الله" جميعاً، ونسأله تعالى أن يمن عليكم بالأجر والتوفيق، وكذا لكي أتعرض لبعض الملاحظات والآراء التي لا بدّ من ذكرها في هذا المحفل. طبعاً هناك بعض الآراء والملاحظات تقال للمسؤولين المحترمين أحياناً وتطرح أمامهم ـ سواءً الوزراء المحترمون أم شخص رئيس الجمهوريّة المحترم ـ وهناك بعض الأمور التي يجب أن تقال في الجمع، لكونها ذات جنبة إجتماعيّة.

أولاً، لا نغفل عن ذكر شهدائنا الأعزّاء المرحوم الشهيد رجائي، والشهيد باهنر، وكذلك الشهيد عراقي؛ هؤلاء في الحقيقة ممن رهن نفسه وقلبه لقيم

(1) محمود أحمدي نجاد.

الثورة. ولعل هذا هو السبب وراء حفظ الله تعالى لأسمائهم وذكراهم. هذا نوع من أنواع شكر الله، شكر ربّ العالمين لعباده ﴿إنّ الله شاكرٌ عليم﴾[1]. سيشكرنا الله، حتى لو لم يكن لنا أي طلب. إنّ الله تعالى يشكر عباده الذين عملوا بإخلاص، وقدّموا جميع ما يملكون، وأحد أقسام الشكر هو هذه السمعة الطيبة التي تبقى لهم طوال سنين مديدة. آمل أن تبقى إن شاء الله هذه الشخصيّات النورانية حيّة هكذا في مجتمعنا؛ فهؤلاء هم مظهر القيم. إن إحياء أسماء هؤلاء يعني بقاء القيم على قيد الحياة، أو هذا ما سيحصل إن شاء الله.

حسناً، لدينا هذه السنة شهر رمضان المبارك، وستشمل إن شاء الله بركات هذا الشهر المبارك الحكومة والمسؤولين والبلد. أنا أدعو في ليالي القدر العزيزة هذه خاصةً. ليلة أمس، التي كانت ليلة التاسع عشر، حقّاً لقد دعونا لكم خاصة، أنتم المسؤولون ورئيس الجمهوريّة والوزراء ورجال الدولة الآخرين. على الرغم من أنّ دعاءنا ليست له تلك اللياقة، ولكن كان لا بدّ أن يُطلب من الله تعالى، فطلبنا. وأنتم كذلك، أدعوا واطلبوا التوفيق من الله تعالى.

أمّا ما يجب أن أقوله لكم أوّلاً، أنّ السنة التي مرّت على الحكومة العاشرة، كانت سنة صعبة جدّاً، ولقد كان السعي الذي قام به المسؤولون ورجال الدولة في القوة التنفيذيّة مهمّاً؛ لقد كان حقّاً وإنصافاً سعياً مأجوراً ومشكوراً. وكذلك كانت هذه السنة سنة صعبة على الصعيد السياسي والأمني، وبما تخلّلها من تأثير التيّارات الأجنبيّة على بعض قطاعات البلد، كالإقتصاد والثقافة وغير ذلك.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 158.

إنّ الذين أشعلوا فتنة سنة 88[1] (هجري شمسي) قد وجهوا للبلد ضربة قاسية ـ سواءً كانوا هم الذين خطّطوا، أم آخرون؛ لا نريد الآن أن ننسب هذا العمل، ولكن على كلّ حال هذه فتنة مخطّط لها. لا شكّ أنّه لولا هذه الفتنة، لكانت أمور البلد تمضي قدماً بشكل أفضل على مختلف الصعد. لقد بعث هؤلاء الأمل في الأعداء، وأعطوا المعنويّات لأولئك الذين تحزّبوا ضدّ النظام اللإسلاميّ، وشكّلوا جبهة موحّدة.

من حسن الحظّ طبعاً أنّكم استطعتم أن تمضوا في أعمالكم قدماً؛ أن تزيلوا العراقيل من أمام أقدام البلد والنظام، وأن تتجاوزوا المعابر والمنعطفات الصعبة بالطريقة المناسبة في مختلف المجالات. نحن نعتقد أنّ هذا أمر مهمّ للغاية، ويعبّر عن نظرة وعناية إلهيّتين. وقد ذكر لنا رئيس الجمهوريّة جزءاً من هذه الأعمال في تقريره المفصّل والموسّع، الأعمال التي أنجزت في هذه الفترة ـ العام: 88[2] (هجري شمسي)، وانتهت بنتائج جيّدة الحمد لله، على الرغم من جميع المشاكل والبلاءات.

حسناً، هذا في الواقع نوعٌ من الرسم البياني والتعبير عن تلك التوجّهات التي ذكرناها عن هذين الشهيدين؛ أي الشهيد رجائي والشهيد باهنر. وقد كان الشهيد رجائي والشهيد باهنر حقّاً هكذا؛ مصداق العمل والسعي المؤمن الملتزم غير المنحرف عن الأسس. لقد كان التزامهم في عملهم للبلد بعيداً من التعامي

---

(1) 13 حزيران، 2010.

(2) 21 آذار 2009 حتى 20 آذار 2010.

عن الأسس والقيم، مهما كان الدور الذي أدّوه.

في السنوات الماضية كان هـذا الأمـر مرسـوماً، وكـان يحتفـى بأسـبوع الحكومة، وكان إسما هذين العظيمين يذكران بإجلال؛ ولكن ليس جميـع مـن يعظّم هذين الشهيدين العزيزين ملتزمون واقعاً بما كان لهما من نهـج وتوجّـه وهدف.

فلتفخروا بأنّكم بحمد الله ملتزمون بأسس الثورة وبأنّكم ترضون شـعارات الثورة، وتريدون تطبيقها، تفتخرون بذلك؛ هـذا توفيـق عظـيم. إن أحـد أهـمّ خصائص هذه الحكومة هي أنّها جعلت من شعارات الثورة شعاراتٍ لها، وأنّها تشعر بالرفعة والفخر بسبب ذلك. وهذا ما جعل الشعب يُقبل علـيكم؛ فلـيكن هذا معلوماً أيضاً. لقد تعلّق قلب الشعب بهذه الشعارات، إنهم يحبّونها.

إن شعار العدالة يجذب الشعب؛ شعار الإبتعاد عن صـنع الوجاهـات هـو شعار مطلوب للنّـاس وجـذّاب؛ أو شـعار خدمـة النـاس، أو شـعار مقارعـة الإستكبار، أو شعار بساطة العيش، أو شعار العمل والسعي وخدمة النّاس؛ هذه أشياء يحبّها الشعب ويريدها. إن مجتمعاً وبلداً وشعباً واعياً سيطلب هذه الأمور من مسؤوليه: المطالبة بالعدالة، المطالبة بالإنصاف، المطالبة بالخدمة، المطالبـة بالعلاقة الوطيدة مع الشعب، المطالبة بالدين، الإلتزام بـالقيم الدينيّـة، الإلتـزام بالشرع. هذه أمور يطلبها الشعب ويحبّها. وأنتم بحمد الله رفعتم هذه الشعارات، فرضيها الناس وأقبلوا عليها؛ إغتنموا هذه الفرصة.

سوف أقوم بذكر بعض التوصيات ضمن بضعة عناوين. بالنسبة للتوجّهات

العامّة والرئيسيّة في الحكومة، أوصي بحفظ هذه التوجّهات بقوّة، وبحدّة وبحميّة. لا تعرضوا عن هذه التوجّهات: التوجّه الديني، التوجّه الأخلاقي، التوجّه العدالتي، التوجّه الخدماتي، توجّه مواجهة ومقارعة الإستكبار والمتجبّرين في العالم. لقد أدّى نمو الشعب المتزايد يوميّاً على صعيد الفهم والقراءة والبلوغ السياسي إلى طلب هذه الأمور أكثر. لقد باتت اليوم قضيّة مقارعة الإستكبار أوضح وأنصع ومطلوبة أكثر من السنوات الماضية، ومن أوائل الثورة. لقد رأى الشعب اليوم الكثير من الأمور رأي العين، اختبروها بشكل واضح؛ لذا تبلورت لديهم الكثير من المسائل. قضيّة تأمين الخدمات هكذا، قضيّة المجاهدة الحثيثة من أجل تقدّم البلد كذلك؛ يجب أن تكون هذه توجّهاتكم الأساسيّة؛ فلا تخسروها ولا تتركوها.

إحدى الأمور التي يجب أن تعتني بها الدولة في توجّهاتها، مسألة تسهيل الحياة على النّاس. يجب أن تسهّل الحياة للنّاس. هذا موضوع مهم، بحيث أنّ الإنسان إذا أراد أن يتوسّع فيه، فسنرى أنّ الكثير من الإحتياجات الإقتصاديّة، الكثير من أعمال الحكومة، الحكومة الإلكترونيّة مثلاً، وصولاً إلى قضيّة تفعيل دور القرى، الوقاية من الهجرة، هذه جميعها تنضوي تحت عنوان تسهيل حياة النّاس، كي يتمكّنوا من العيش براحة، يتمكّنوا من العيش بأمان. هذا العمل سيترك أثراً في المجالات المختلفة.

إنّ أحد الأمور التي يجب أن نلحظها في توجّهات الحكومة العامّة، هي قضيّة "وثيقة آفاق الرؤية". لقد كانت وثيقة آفاق الرؤية هذه، عملاً أساسياً تمّ

إنجازه في البلد؛ تمّ بحثه ومراقبته ودراسة حيثيّاته. ولم يكن ما جاء في هذه الوثيقة شعاراً، فقد أبصرت هذه الوثيقة النور آخذةً الإمكانات والوقائع بعين الإعتبار. إنّ هذه الوثيقة هي في الواقع خطّة طريقنا ذات العشرين عاماً. لقد مضت خمس سنواتٍ من هذه العشرين. أحياناً نشعر أنّ الأعوام العشرين هذه قد مضت بطرفة عين. يجب أن نعرف كم تطوّرنا. هذا أحد الأعمال التي يجب أن نقوم بها؛ يجب أن نرى أيّ مدى استطعنا السير على هذه الخطّة نحو تلك الأهداف. وإلا، إذا لم يكن لدينا اهتمام وتذكّر لهذا الأمر، سنفتح أعيننا في وقت ما، لنرى أنّه قد مرّت عشرة سنوات أو اثنى عشر سنة من هذا الزمان، ولا زلنا لم نقطع المسافة التي كان علينا أن نقطعها؛ ولا يمكننا أن نطوي ذلك المسير فيما تبقّى من الوقت. وعليه، يجب علينا أن نفصل بطريقة صحيحة بين المساعي والنشاطات التي يجب أن تؤدّى، وبين هذه المسيرة التي تفصلنا عن أهدافنا، لكي نستطيع التقدّم خلال كلّ فترة من الزمن، بمقدار ما تسمح به هذه الفترة.

يجب أن يبحث هذا الأمر برأيي في مناسبةٍ ما. وهذا يقع على عاتق الحكومة؛ فلتبحثوا هذا الأمر.

إذا وجدتم أنّه خلال خمس سنوات مثلاً، لم تستطيعوا الإقتراب من تلك الأهداف بالشكل الصحيح، يجب أن نعي أنّ هذا يعني أنّ برنامجنا الخمسيّ هذا لم يكن كافياً، إذ لم يستطع أن يطوّرنا بمقدار خمس سنوات. برأيي عليكم أن توكلوا إلى بعض الأشخاص مهمّة أن يجلسوا ويبحثوا بعقلانيّة وتدبير وتدبّر

آخذين الوقائع بعين الإعتبار، ليروا هل كان تطوّرنا متناسباً أم لا. طبعاً، من الممكن أن لا تتمّ المحاسبة بدقّة عالية في أمورٍ كهذه، ولكن يمكن إجمالاً تحديد ما إذا كنّا تطوّرنا أم لا.

أحد الأمور المهمّة كذلك بالنسبة لموضوع التوجّهات هي مسألة عقد التطوّر والعدالة، حيث كنّا قد قلنا أنّه فلتكن هذه السنوات العشر، عقد التطوّر والعدالة. حسناً، لقد لاقت قبولاً، وقالت أجهزة الدولة المختلفة أنّه نعم، فلنجعل هذا العقد عقد التطوّر والعدالة. وقد مرّت سنتان على هذا العقد. لا شكّ أن المرء يلاحظ مصاديق التطوّر في مختلف أموره؛ لقد كانت التقارير التي عرضوها تقارير جيّدة؛ فهي تظهر حصول تطوّر في مختلف المجالات؛ لكن كيف تُؤمَّن العدالة؟ يعني، هناك حاجة لمقياس، هناك حاجة لمعيار لنرى هل هناك مراعاة للعدالة في المجالات المختلفة ـ المجالات الثقافيّة، المجالات التعليميّة، المجالات الإقتصاديّة ـ أم لا؟

ما هو معيار العدالة في قسمٍ من أقسام التربية والتعليم، أو أقسام التعليم العالي؟ كيف تُؤمَّن العدالة؟ يجب أن يتمّ تشخيص هذا الأمر، لكي نتمكّن من دمج هذا المعيار في تخطيطنا، ولكي نصل إلى تلك العدالة التي نتوخّاها في مقام العمل وفي الإطار التنفيذي. لا يحقّ لنا أن نتكلّم طالما لم نعلم.

وعليه، يبقى تحديد شاخص ومعيار للعدالة في المجالات المختلفة شيئاً مهمّاً بحدّ ذاته. كيف تكون مراعاة العدالة في صرف الميزانيّات المختلفة؟ أنا أشير إلى المجال الثقافي مثلاً.

كيف يطمئنّ الإنسان إلى أنّه تمّ مراعاة جانب العدالة في صرف هذه الميزانيّات أم لا؟ هذه أمور بحاجة إلى معيار وشاخص.

من الأمور الضروريّة الأخرى في هذه التوجّهات، الخطط الخمسيّة؛ وهذه الخطة الخامسة تتمّ دراستها في المجلس الآن، وآمل أن يكون هناك تعاون جدّي بين الحكومة والمجلس. لو فرضنا أنّ الحكومة حضّرت شيئاً ما، وعبّرت بناءً على ذلك عن إصرارها، ثم أتى المجلس وأجرى تعديلات أساسيّة، فهذا سيودي بتناسق الخطّة. أو فلنفترض أن تغييراتٍ ما طرأت على الخطة الخامسة، ولم تكن هذه التغييرات منبثقة عن نظرة موحّدة وكليّة إلى البلد، بل كانت ناتجة عن نظرة إلى قسمٍ أو نظرةٍ إلى منطقة، فهذا سيضرب التناسق الموجود في الخطّة كذلك. عندما ينظر الإنسان بنظرة مناطقيّة، ستبرز أمامه بعض الأمور بحجم كبير وضخم. وهكذا هي الأمور حقاً، الحاجة واقعيّة؛ ولكن عندما ينظر الإنسان إلى الأمور بنظرة جامعة، سوف نشعر أنّ تلك الحاجة التي كانت في محلّها ضخمة، أنّ لونها يبهت وحجمها يصغر؛ لأنها بالطبع لن تكون ذات أولويّة عند مقارنتها مع سائر الأعمال التي لا بدّ من إنجازها، وبالنظر إلى الإمكانات المحدودة المتوفّرة.

هكذا يُرى البرنامج. يجب أن لا تحكم نظرتَنا إلى البرنامج الطابع الموضعي والمحلّي والمناطقي.

هذا كان بالنسبة لتلك الجهة؛ أمّا من هذه الجهة، يجب أن تعتبر الحكومة الشيء الذي أعدّته وقدّمته قابلاً للتغيير والنقد. يجب أن تكون هناك طريقة يتحلّى من خلالها المجلس والحكومة بالليونة من منطلق المستوى الذي وضعوا

أنفسهم فيه؛ يجب أن يستطيعوا التحرّك ليصلوا إلى بعضهما البعض، لكي ينتج عن ذلك برنامج متناسق، يتّفق عليه الحكومة والمجلس ليدخل حيّز العمل.

بالنسبة للمسائل الاقتصادية، هناك أعمال جيّدة تمّ الفراغ منها، وقد أشار إليها رئيس الجمهوريّة في تقريره. حبّذا لو يكون هذا التقرير على مرأى من عامّة الناس؛ يعني أن يسمعوا تقرير الحكومة هذا بأكمله حول الأعمال التي أنجزت.

ما أريد التركيز عليه الآن هو خطّة التحوّل الاقتصادي[1] التي طرحت في الحكومة التاسعة. إن ترشيد الدعم الذي يعتبر جزءً من خطّة التحوّل تلك هو قيد البحث وقد اقترب من موعد التنفيذ؛ الجميع متفقون ـ وإن اختلفت الآراء حول طريقة التنفيذ ـ لكن هناك أقسام أخرى من خطّة التحوّل الإقتصادي في مجال الأنظمة المالية والتجاريّة والجمركيّة وأمثالها التي يجب أن لا يغفل عنها؛ وهذه أيضاً أمور لا بدّ من متابعتها. لقد كانت خطّة التحوّل الإقتصادي أمراً مهمّاً وكبيراً. نحن نوصي؛ من جملة الأمور التي يجب أن لا تتراجعوا عنها في منتصف الطريق، هي مشروع التحوّل الإقتصادي هذا؛ فلتتابعوه حقّاً.

من الأمور التي نشدّد عليها كذلك، قضيّة الإهتمام بالمؤشّرات الإقتصاديّة العامّة. طبعاً لقد ورد في تقرير السيد رئيس الجمهوريّة نقاط في هذا المجال، لكنّنا أيضاً بدورنا نؤكّد عليها. يجب أن يُعمل حقّاً على مسألة معدّل النموّ. ما رأيناه من نسبة معتمدة للنموّ في خطّة أو وثيقة آفاق الرؤية، يختلف عن ما هو

(1) خطة التحول الاقتصادي: مشروع يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وخفض الضغوط الاقتصادية بشكل ملموس للشعب.

في الواقع بفارق شاسع.

ولسنا طبعاً غافلين عن عوامل الركود الإقتصادي في العالم، والمشاكل الإقتصاديّة العالميّة ـ فلهذه أثرها حتماً ـ ولكن في النهاية لا بدّ من بذل الجهد لكي نقترب من ما حدّدناه وذكرناه كشاخص. وهكذا بالنسبة لمسألة الإستثمارات الداخليّة والخارجيّة. ما يقدّمونه من إحصاءات، هي إحصاءات جيّدة وتبعث الأمل. وعلى كلّ حال، مسألة الإستثمار هي مسألة ذات أهمّيّة كبيرة. المستقبل يرتبط بالإستثمار في القطاعات المختلفة؛ سواءً في قطاع الطاقة، أم في القطاعات الأخرى. الإستثمار ضروريٌّ في القطاعات المتنوّعة.

قضيّة فرص العمل هي قضيّة مهمّة أيضاً. ما وضع من خطط منذ عدّة سنوات حتى الآن لم يأت بما هو المأمول. صحيح أنّ هناك بعض الأعمال أنجزت، وكانت جيّدة، لا بأس بها؛ لكنّها لم تغنينا عن إيلاء اهتمام خاصّ لقضيّة فرص العمل. وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة رفع مستوى الإنتاجيّة.

كذلك من الأمور التي نشدّد عليها، ونطرحها كتوصية جازمة في مجال المسائل الاقتصادية، هي قضيّة سياسات المادّة: (44). لا بدّ من الإهتمام كثيراً بهذه السياسات. حسناً، هناك الآن إحصاء يُذكر حول الخصخصة في السنوات الطويلة الماضية مقارنةً بهذه السنوات؛ هذا الإحصاء صحيح؛ إلّا أنّ سياسات المادّة: (44) لم تكن قد أعلنت حينذاك. أي لم يأت أحد على ذكر سياسات المادّة: (44) في ذلك الوقت. لذا لا يمكننا ملاحظة ذلك الزمان؛ عندما أعلنت هذه السياسات فيما بعد، تغيّر وضع الإقتصاد؛ فقد بدأت في الواقع حركة

جديدة في إقتصاد البلد. لذا فإنّ المقارنة مع ما قبل هذه الحقبة هي مقارنة غير كاشفة. علينا أن ننظر ما الذي أنجزناه في هذه الحقبة في موضوع المادّة: (44)؛ هذا أمر مهمّ. إنتبهوا، لقد كانت روح المادّة: (44) هي أن نستطيع أوّلاً إدخال رؤوس أموال النّاس، ومن بعدها إدارة النّاس إلى معترك الإقتصاد. يجب أن تدخل رؤوس أموال النّاس وإدراتهم ـ القطاع الخاص ـ إلى معترك الإقتصاد؛ أمّا إذا بقيت الإدارة حكوميّة، فلن يتحقّق المطلوب؛ طبعاً، ضمن الحدود التي تسمح بها هذه السياسات، والإعتبارات التي لوحظت في القانون ـ وهو قانون دقيق وجيّد ـ يجب أن تراعوا هذه الأمر.

طبعاً، هناك بعض الإستثمارات التي يعجز عنها القطاع الخاصّ، أي أنّه حقّاً فاقد لقدرة الإستثمار فيها. حسناً، ما الحلّ؟ إذا بقي القطاع الخاصّ عاجزاً هكذا، لن تُحلّ أيّ مشكلة؛ يجب أن تتحرّك السياسات باتّجاه تأهيل القطاع الخاص لكي يستطيع تحمّل ضغوط بعض الإستثمارات الكبرى، وهكذا يمكن أن تصبح هذه واحدة من السياسات. طبعاً، عندما تلقي الحكومة النشاطات الإقتصاديّة عن ظهرها، فهذا لا يعني أن تنعزل عن الإقتصاد؛ كلا، فرسم السياسات يبقى بيد الحكومة؛ فالحكومة يجب أن ترسم السياسات، والإشراف يقع على عاتق الحكومة.

في سنوات العقد السابع في الستّينات (هجري شمسي)[1]، عندما كان السادة (المسؤولون) يتحرّكون باتّجاه تضخيم الإقتصاد الحكومي، كنت أضرب مثالاً فأقول، فلنفترض أن آليّة تستطيع أن تنقل هذا الحمل الثقيل، ويمكنكم أن

(1) ـ من 1981 إلى 1991 تقريباً.

تسيروا بجانب هذه الآلية، أو أن تمسكوا بالمقود وتقودوها، فتركتم هذه الآلية ووضعتم كلّ هذا الحمل الذي كان في شاحنة متوسّطة على أكتافكم، وصرتم تمشون وتلهثون؛ عندها لن تصلوا، وستتعبوا، ولا يمكنكم حمل الحمل بأكمله، كما أنّ الآليّة عندها تكون عاطلة عن العمل. هذه الآليّة هي القطاع الخاص. كنت أقول لهم هذا الأمر في السابق، ولكن لا فائدة. عندما كان الإمام الخميني (قدس سره) يقول أعطوا الشعب، كانوا يقولون أن الإمام لا يقصد القطاع الخاص ـ كانوا يوجّهون (يحوّرون) المقصود من رأي الإمام ! ـ الشعب يعني عامّة الشعب. كيف نساعد عامّة الشعب؟ على الحكومة أن تضع يدها على الإقتصاد، وتساعد النّاس. هكذا كانوا يفسّرون كلام الإمام! حسناً، لقد كان هذا التوجيه خاطئاً.

الجوّ الآن جوٌّ آخر. أولئك الذين كانوا في تلك الفترة يقولون ذلك، قد حوّلوا وجهتهم 180 درجة؛ أي أنّهم مرّة أخرى، لم يراعوا حدّ التوازن، ليسوا على الحدّ الوسط. كان عملهم ذاك إفراطاً، وها هم الآن يقعون في التفريط. في النهاية، يوجد خطّ توازن. خط التوازن هو: أن تكون رؤوس أموال النّاس وإدارتهم هي الحاملة لعبء الإقتصاد على أكتفاها، وأن تكون الرقابة والقيادة على عهدة الحكومة.

إذا تمّ إنجاز هذا العمل بشكل جيّد إن شاء الله ـ وهو بالطبع ما لا يمكن إنجازه في فترة قصيرة؛ هذا من الأعمال المتوسطة أو البعيدة الأمد ويحتاج إلى بذل الجهد ـ فهذا ما سيحمل معه فرجاً لإقتصاد البلد حقّاً.

طبعاً، بالنسبة لموضوع مكافحة التهريب ومكافحة الفساد الإقتصادي

وأمثالها من المواضيع المطوّلة؛ كلّ واحدة من هذه ترتبط بنحوٍ ما بالمسائل الإقتصاديّة؛ وبما أنّنا تحدّثنا كثيراً في هذا المجال، ليس هناك من أمورٍ أريد ذكرها.

أمّا العنوان التالي الذي نريد أن نذكر بضع توصيات بشأنه، فهو قضيّة إدارة البلد. إنّ مجلس الوزراء هذا هو أحد أهمّ الإدارات. إنّ مجلس الوزراء شيءٌ مهمّ جدّاً. نحن نعتقد أنّ مجلس الوزراء يؤدّي دوراً ثقيلاً للغاية. إن القرارات المتّخذة في مجلس الوزراء تضع مسؤوليّة قانونيّة على عاتق الجميع؛ على عاتق المسؤولين وعلى عاتق الشعب. ما يصادق عليه مجلس الوزراء له هذه الأهميّة. أمّا في الأمور التنفيذيّة فالحكومة هي في الواقع كلّ شيء.

هناك بضعة مسائل لا بدّ من التعرّض لها. أحدها أنّ مجلس الوزراء يجب أن يساعد في عمليّة التآزر بين الأجهزة؛ يعني إذا كان هناك من تعارض بين الأجهزة ـ وهذا هو الحال عادةً؛ تحصل عادةً بعض الصدامات والتعارضات بين الأجهزة المختلفة بشكل طبيعي؛ وليس هذا خاصٌّ بنا، فهذه هي الحال أينما ذهبت؛ هذه هي طبيعة العمل ـ يجب على مجلس الوزراء أن يوصل هذه الصدامات إلى حدّها الأدنى، أو أن يزيلها إن استطاع. هذا من الأمور المهمّة. هناك مثال أضربه دائماً، أنّه لدينا هنا تقاطع طرق، بل طرق كثيرة، ورئيس الجمهوريّة هو بمثابة شرطي السير ـ وهو في الواقع بمثابة رئيس الوزراء، يقوم بمهمّة الإرشاد ـ يوقف هذا، ويأمر ذاك بالسير؛ أي أنّه يقوم بقيادة هؤلاء ليتآزروا، فلا يتصادموا. هذا أحد أدوار مجلس الوزراء.

قد تنعكس أحياناً هذه الصدامات والتعارضات التي تطرأ في سير العمل والتنفيذ في الإعلام؛ وهنا طبعاً سيتضاعف حجمها؛ في الواقع سيتضاعف حجم ما هو سيّء.

فلنفترض أنّ جهازاً ما قال شيئاً، مثلاً حول موضوعٍ أو ظاهرةٍ ما، كأن ينقل خبراً، أو يعبّر عن رأي، فيأتي جهازٌ آخر ويقول العكس! سيقع الناس في حيرة؛ أي أنّهم واقعاً لا يعرفون هل هذا صحيح أم ذاك. وهذه مسألة تجد طريقها إلى حياة النّاس؛ فلا يمكن أن تبقى خارج إطار حياتهم؛ بل هي ترتبط بأمور حياتهم بشكل مباشر. ترى أحدهم يصدر إحصاءً، ويصدر آخر إحصاءً آخر؛ يجب أن لا تحصل أمور من هذا القبيل. لطالما عانت الحكومات من أمورٍ كهذه. حاولوا قدر المستطاع أن تحجّموا هذا التصادم أكثر فأكثر، في عمليّة توزيع الأدوار على مجلس الوزراء وإثمار هذه المجموعة التي تجلس مع بعضها البعض وتستهلك وقتاً ثميناً.

المسألة التالية المهمّة بالنسبة لمجلس الوزراء هو دور هؤلاء الوزراء. في النهاية، المسؤوليّة هنا مشتركة. عندما تجلسون هناك، لديكم مسؤوليّة مشتركة. لا يستطيع أحدٌ ما أن يقول لا دخل لي، لست مسؤولاً؛ كلّا، عندما يتمّ اتّخاذ قرار في هذه المجموعة، السادة والسيّدات الحاضرون هناك، جميعهم مسؤولون؛ كلّ من له رأي فهو مسؤول، كلّهم مسؤول. وبما أنّكم مسؤولون، فيتوجّب عليكم إذاً أن تساهموا في بلورة وتصحيح وتكميل الشيء المصادق عليه. من غير المقبول أن يكون أحدهم في مجلس الوزراء مشغول بحقيبته، أو

أن يشارك في الجلسة دون أن يكون لديه ملاحظة موضوعيّة؛ كلا، عندما تكون هناك قضيّة يراد طرحها، يجب أن يكـون لكـم رأي فيهـا. يجـب أن تكونـوا مؤثّرين في صنع القرار، وبما أنّكم مؤثّرون بحسب القانون، عليكم أن تفكّـروا في الموضوع، أن تقرأوا، أن تشركوا خبراء جهازكم ووزارتكم في هذا الأمـر الذي تريدون إصدار قرار بشأنه في الحكومة. طبعاً، هناك صـلاحيّات معطـاة للوزراء، ولا بدّ من الثقة بهم. يجب أن تعتمدوا على الأشخاص الذين هم على رأس القوة التنفيذيّة ـ الوزراء ـ ويجب أن يعترف برسميّة مسؤوليّات الوزراء؛ إحذروا تمييع الأمور.

هناك مسألة أخرى بالنسبة للإدارات الحكوميّة، وهو العمل بالموازاة. يجب أن لا تنجز أي أعمال بالموازاة. العمل بالموازاة يعاني من عدّة عيوب:

أوّلاً: صرف طاقة إنسانيّة كبيرة في غير موردها.

ثانياً: تحمّل نفقات ماليّة جمّة.

ثالثاً: حصول تناقض بين القرارات ـ عندما يكون جهازان مسـؤولان عـن عمل واحد، يتخذ هذا قراراً، ويتّخذ ذاك قراراً آخر ـ .

رابعاً: الأهم من الكلّ، تمييع المسؤوليّات.

في المسألة الفلانيّة الإقتصاديّة أو الثقافيّـة أو السياسـية الخارجيـة أو أيّ شيءٍ آخر، إذا حصلت مشكلة كهذه، ستتعرّض المسؤوليّة للتمييع. عندما يقوم أحدهم بعمل موازي، تتميّع المسؤوليّة. هناك بعـض الأعمـال الموازيـة بـين

الحكومة ـ أي القوة التنفيذيّة ـ وبين بعض الأجهزة خارج نطاق القوى التنفيذيّة. إنّا نبذل كامل سعينا علّنا نحلّ مشكلة الأعمال الموازية، نصلحها، نعالجها. يجب أن لا يظهر بعد الآن أعمال موازية داخل الحكومة. قد تكون هناك بعض الموارد الإستثنائية؛ ولكن بشكل عام، ليست الأعمال الموازية شيئاً جيّداً.

أريد أن أقول جملة أخرى في مجال الإدارة. حسناً، أستمع أحياناً إلى شكاوى من بعض الأحبة في الحكومة من الأجهزة الأخرى؛ وكثيراً ما تكونون محقّين؛ أي أنّ الأمر يكون واقعاً كما شكوتم من بعض السلطات الأخرى، مثل القوى المسلحة وغيرها؛ غالباً ما يلاحظ المرء أنّ المسؤولين التنفيذيّين محقّين، الحقّ معهم واقعاً؛ فأنا كنت شخصيّاً في القوة التنفيذيّة، وأعرف كم هو حجم وطريقة العمل، لذا أرى أنّ هذه الشكاوى محقّة؛ لكن من الممكن في نفس الوقت أن تكونوا محقّين في أغلب الموارد، وأن يكون في بعض الحالات الإنتقاد الموجّه إليكم في محلّه.

لذا عليكم أن تغرسوا في نفوسكم ميزة استيعاب النقد. يجب أن يستقبل المسؤولون الحكوميّون صفة استيعاب النقد في نفوسهم. لا شكّ أنّ هذا عملٌ صعب، ولكن لا بدّ من سعة الصدر في المعاملة، فـ (آلة الرياسة سعة الصدر)[1]. طبعاً، ليست الرياسة بمعنى الجلوس في الأعلى. إذا أردتم الإدارة، لا بدّ أن تتحلّوا بسعة الصدر، وأن تتحمّلوا بعض الأمور.

(1) نهج البلاغه، حكمت **176**.

قبل سنة أو سنتين، عندما كانت هذه المجموعة حاضرة هنا، كنت قد عبّرت عن شكوى من الحكومة فيما يتعلّق بالقضيّة الثقافيّة، ولكن لحسن الحظ، يشعر المرء الآن أنّه يجري الإهتمام في الحكومة بالعمل الثقافي.

الميزانيّات الثقافية الكبرى والضخمة، والأعمال المتنوّعة في الواقع، وتكرار المسائل الثقافيّة، هذه أمور جيّدة؛ يشعر المرء بالسرور عندما يشاهد هذا النوع من الإهتمام؛ إلا أنّه أوّل هذه السنة أو السنة الماضية ـ لا أتذكر ـ عندما جرى الحديث مع رئيس الجمهوريّة حول هذه الميزانيّة، قلت له عندما سمعت أنّكم صادقتم على هذا الرقم الثقافي الكبير الثقيل، أصابني القلق من طريقة صرفه وتقسيمه؛ على الرغم من أنّ المرء يجب أن يسرّ عندما تزيد الميزانيّة الثقافيّة. يحبّ مدراؤنا أن يسحبوا الميزانيّات عندما يحصلوا عليها، لأنّهم يعرفون أنّهم إذا لم يسحبوها هذه السنة، لن يبقى لهم شيء في السنة القادمة؛ لذا يضطرّون إلى سحبها. حسناً، إنّ جذب الميزانيّة الثقافيّة في المورد المناسب عملٌ صعبٌ للغاية؛ ليس عملاً سهلاً. يختلف العمل الثقافي عن الإعمار، فلا يمكننا أن نقول مثلاً، هذه الأرض، وهذه مواد البناء، فلنذهب ونبني. إن مواد العمل الثقافي لا تتيسّر إلّا بصعوبة بالغة؛ يصعب كثيراً العثور على بنّاء وحِرَفيّ له. لذا أرى أنّه يجب الإهتمام شيئاً ما عندما نكون أمام عمل ثقافي. فلنرى أوّلاً ما هو نوع العمل الثقافي الذي نوليه الأهميّة. في بعض الفترات السابقة ـ التي لا نريد أن نكون واضحين حولها ونذكر الأسماء، لكن لا مفرّ؛ يجبر المرء على الكلام لكي يجري مقارنة ـ أرادوا أن يقوموا بعمل ثقافي، فطلبوا ميزانيّة ثقافيّة؛ ونووا أن يرمّموا نزلاً للقوافل من زمن الشاه عبّاس على طريق السفر! نعم، ترميم نزل للقوافل ينتمي إلى فترة الشاه عبّاس أمرٌ جيّد، وهذا أحد المواقع الأثرية؛ ولكن

هل هذا هو العمل الثقافي ذو الأولويّة؟

نحن الذين نواجه ضغوطات ثقافيّة عالميّة عظيمة؛ السياسة في خدمة الثقافة، الإقتصاد في خدمة الثقافة، الفنّ في خدمة الثقافة، لكي نركّز الجهود على ثقافة شعبنا الداخليّة. إنّهم يعلمون أنّهم إذا استطاعوا أن يغيّروا الثقافة، فلن تكون هناك أيّ معركة. إذا كان هناك من مقارعة للإستكبار، إذا كان هناك رغبة بالصمود والتصدّي للتدخّل الأجنبي، فهو بسبب الثقافة. عندما يمتلك الإنسان ثقافة، ويأتون ويغيّرون ثقافته هذه، سوف يصبح كلّ شيءٍ ملكاً لهم؛ لذا فإن الجهود جميعها منصبّة على الثقافة. عندما نكون في مواجهة حركة ثقافيّة تريد أن تسبلنا روح الثورة، روح الإستقلال، روح الدين، هل ستكون أولويّتنا هي أن نرمّم نزلاً للقوافل من زمن الشاه عبّاس مثلاً؟! هنا يكمن الخطأ في تشخيص نوع العمل الثقافي؛ هذا أحد الإشكالات. فما هو الذي يجب أن نطلبه في العمل الثقافي إذن؟ الإنتاج هو المطلوب. في اللقاء الذي جرى الأسبوع الماضي مع الجامعيّين ـ ومن حسن الحظ أنّ لقاءاتنا مع الجامعيّين ليست بالقليلة ـ وجدت أن هؤلاء الشباب الثوريّين، هؤلاء الشباب الذين هم أمل غدنا، من التنظيمات المختلفة ومن النخب ـ غير المنتمية إلى التنظيمات ـ أكّدوا على موضوع الإنتاجات الثقافيّة؛ أنّه ما هو المقدار الإنتاج الثقافي الذي نقدّمه، وما هو الحجم المطلوب تأمينه.

حسناً، لقد قمتم بعملٍ فائق الأهميّة هنا، ولعلّي أشير إلى موارده في مناسبة خاصّة فيما بعد.

النقطة الثانية في هذا المجال هي: عندما نعثر على مورد للإنفاق الثقافي،

إذا عثرنا على النوع المناسب لننفق هذه الموازنة، يجب أن نتابع محتواه. قرّرنا (فرضاً) في نهاية المطاف أن نصنع الأفلام. أردنا مثلاً صناعة عشرة أفلام عن الثورة؛ عشرة أفلام محورها القيم. أو أردنا أن ننشر العدد الفلاني من الكتب؛ ما هو المحتوى المطلوب، كيف يجب أن يكون، على أيّ درجة من القوّة، بأي درجة من المتانة، ما هو حجم المخزون العلمي والفنّي الذي يجب أن يحمله؟ هذه أعمال صعبة ودقيقة.

يجب أن لا نسعى وراء الأعمال الإحتفائيّة والإستعراضيّة في المجالات الثقافيّة. تحويل العمل الثقافي إلى عمل استعراضي ـ عدا عن أنّه لا يحمل خيرا ـ هو مضرّ. يجب أن نهتمّ في المجال الثقافي بالأعمال ذات المحتوى، الأَصيلة، الواقعيّة، وهذه هي حاجتنا الرئيسيّة في البلد اليوم.

لقد دوّنت جملةً هنا تعقيباً على ما قاله رئيس الجمهوريّة، من أنّه قليلاً ما نرى وزير الخارجيّة لأنّه يكون مسافراً في أغلب الأوقات. حسناً، هذه الحركة الكثيرة نحو الخارج والذهاب والإياب وغيرها، هذه إنصافاً تستحقّ الشكر؛ إلا أنّه لا بدّ هنا من الإشارة إلى نقطة، وهي أنّ الديبلوماسيّة لا تقتصر على الحركة والذهاب والإجتماع والزيارة، فهذه جسم الديبلوماسيّة، هذه جسد الديبلوماسيّة ـ التي هي بالطبع مهمّة جدّاً ـ للجسم روح؛ هذا أمر يجب أن تتمّ تقويته في الجهاز الديبلوماسي. لا شكّ أنّ السادة يعملون بجدّ إنصافاً؛ يجب أن ننكر الجميل على ما يبذلونه من جهد؛ لكن أردت أن أعطي ملاحظة في هذا المجال.

فلتفترضوا أنّ لدينا اجتماع، لدينا جلسة؛ حسناً، ماذا يتمخّض عن هذه الجلسة؟ أحياناً تكون جيّدة جدّاً؛ مثل اجتماع NPT (معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة) الذي عقد في نيويورك؛ حسناً، لقد كان هذا من الأعمال الجيّدة والبارزة؛ أو غيرها من الأعمال التي اطّلعت عليها ـ بعض اللقاءات، بعض المحادثات، بعض الجلسات ـ عندما يطّلع المرء على ما جرى فيها، يجد أنّها ذات محتوى جيّد، أي أنّه من الواضح أنّ هناك عملاً ما أنجز؛ لكن البعض منها بحاجة إلى تأمّل، يحتاج إلى تدقيق وتحقيق. يجب أن تكون هذه التحرّكات في العمل الديبلوماسي في الإتّجاه الصحيح وذات محتوى كامل. يجب أن تكون وزارة الخارجيّة مركز جميع الأعمال الديبلوماسيّة؛ أي يجب أن تكون هذه الأعمال بتحكّم من وزارة الخارجيّة. كذلك بالنسبة للمحادثات الإقتصاديّة مع البلدان، نحن نرى أنّ القسم الخاص بالمسائل الإقتصاديّة في وزارة الخارجيّة يجب أن يكون مركز أي تردّد وتحرّك.

نسأل الله تعالى أن يوفّقنا جميعاً إن شاء الله لنتمكّن من أداء ما هو مطلوب منّا وما سيسألنا الله عنه. لقد ورد في دعاء مكارم الأخلاق الشريف أنّه:"واستعملني لما تسألني غداً عنه"[1] يعني، ربّنا! استعملنا في الأمور التي ستسألنا عنها غداً يوم القيامة. سوف نُسأل عن بعض الأمور؛ يجب أن نُوفّق لها. نسأل الله أن يساعدنا ويوفّقنا إن شاء الله لنتحرّك في هذا الإتجاه ونؤدّي وظائفنا. نسأل الله أن يوفّيكم أجركم وأن يهيّء لنا في بلدنا جوّ العمل والمحبة

(1) الصحيفة السجّادية، الدعاء العشرون.

والسعي والمجاهدة والروحيّة الثوريّة أكثر يوماً بعد يوم.

والسّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته